والخصومات المتبادلة»، وذلك انطلاقاً من اعتقاد الحزب «بأن التسوية الدائمة والمستقرة ترتهن باستعداد الطرف العربي عامة، والطرف الفلسطيني خاصة، للاعتراف باسرائيل في حدود آمنة ومعترف بها، وباستعداد اسرائيل لاستبدال مناطق بالسلام، وللاعتراف بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير» (**المصدر نفسه**).

وبشكل عام، فان مبام يترك تحديد آفاق التسوية لمفاوضات تجرى بين الطرفين في «اطار السقف الدولي الذي اصبح شرطاً لاستعداد كل واحد من اعداء اسرائيل للدخول في مفاوضات مباشرة معها»، فيتضح من ذلك انه على الرغم من حمائمية مبام، وعلى الرغم من اقراره الغامض بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، الا انه لم ينطلق من أي وضوح في النظر إلى موضوعة التسوية، فاستمر تعاطياً غير محدد، الا من شرطي الاعتراف المتبادل والمفاوضات المباشرة، مع ابداء استعداد لا يتصل مباشرة بشرط حق تقرير المصير، وينص على استبدال «مناطق» بالسلام، فيأخذ الامر شكلاً من أشكال المقايضة التي لا تشترط حق تقرير المصير.

وبغموض أكبر، يأخذ شكل الخيال الجامح، يدعو اربيه هس، الذي يقدم نفسه كمعبّر عن بعض أوساط حزب العمل الاسرائيلي، إلى «انشاء اتحاد كونفدرالي بين اسرائيل والاردن والدولة الفلسطينية الفدرالية التي ستقوم في الضفة والقطاع». ويذهب هس الى انه «على المدى البعيد ستجرى مفاوضات أخرى بين الاردن والدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع حول انشاء اتحاد فدرالي بينهما، كما ستنشأ، تاريخياً، دولة كبيرة تمتد على جانبي الاردن، ويعترف بها كدولة الشعب الفلسطيني، وسيقف على رأس هذه الدولة فلسطينيون، وستكون أكثر ديمقراطية واقل ملكية من المملكة الاردنية». ثم تصل خيالات هس نهاياتها، حين يؤكد انه «ستنشأ بين هذه الدولة وبين دولة اسرائيل علاقات كونفدرالية، جزئية للغاية، تتحول مع اقتراب عام ٢٠٠٠ إلى حلف حقيقي سياسي واقتصادي بين اسرائيل وفلسطين» (**المصدر نفسه**).

وفي مقابل مثل هذا الشطط غير المسؤول، وغير المحدد، من قبل نشيط سياسي في حزب حاكم، يدعو هس رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. إلى القيام بمبادرة «سلمية فلسطينية مثيرة تفوق بقدرتها مبادرة الرئيس المصري» أنور السادات، فيتضح وكأن الامر كله لا يتعدى ذلك، أو لا يتعدى السعي إلى احراق الاوراق الفلسطينية تحت غطاء خيالات ولغة سياسية هائمة وبعيدة من تحديد آفاق للصراع والتسوية.

أما موشي عميراف، فينطلق، بوضوح، من مقولة ليكودية ثابتة، هي عدم جواز قيام دولة فلسطينية على أرض فلسطين، وذلك انطلاقاً من عدم جواز تقسيم وحدة البلاد، على اعتبار ان «الحركة الوطنية الفلسطينية» و «الحركة الوطنية في اسرائيل» تتفقان في الرأي «بشأن ضرورة وحدة البلاد؛ فانصار أرض ـ اسرائيل الكاملة يقولون كما يقول انصار الميثاق الفلسطيني: كلها لنا». وبهذه المقدمة التي يطرحها عميراف، بهدف قطع الطريق على الدعوة إلى تحقيق برنامج الدولة الفلسطينية المستقلة المقر من المجالس الوطنية الفلسطينية المتتالية منذ العام ١٩٧٤، وهو البرنامج الذي يتجاهله عميراف، كلياً؛ بهذه المقدمة يصل صاحب المشروع إلى جوهر مشروعه وهو الدعوة إلى «اقامة حكم ذاتي فلسطيني في يهودا والسامرة وغزة» مسيطراً عليه، كلياً، من الجيش الاسرائيلي «الذي يبقى الجيش الوحيد في ما بين البحر ونهر الاردن». أما في وقت نشوب ازمة ما، فانه يترك لحكومة اسرائيل التي تقوم بتحديد «الانتشار الجديد للجيش، للردع، وتحديد مستودعات الطوارىء، ونشاطات الامن الجاري في عدد من مواضع الانتشار الدائمة في غور الاردن وظهر الجبل». اما العلاقات الخارجية لمنطقة الحكم الذاتي «الفلسطيني» المزعوم، فهي، «في ايدي دولة اسرائيل»، كما ان الكنيست الاسرائيلي هو مصدر الصلاحية للقانون والقضاء الذي يقوم «بسن قانون خاص يسمى ' قانون الحكم الذاتي الفلسطيني في يهودا والسامرة وقطاع غزة' . اما الاستيطان اليهودي، في هذه المناطق، فلن «يتضرر أو يتقلص»*.

هو، اذاً، استمرار للاحتلال. لكنه، هذه المرة، حائز على شرعية فلسطينية تقرّ بالغاء قضية الصراع، من

---

*انظر «وثائق ـ ' وثيقة' موشي عميراف للتسوية المرحلية: حقوق الشعبين في البلد متساوية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٦ ـ ١٧٧، تشرين الثاني / كانون الاول (نوفمبر/ديسمبر) ١٩٨٧، ص ١٧٤ ـ ١٧٧.